وفـوق منبـر البلدية يقف غريب يبارك ذلك» (**معاريف**، ١٩٨٧/٦/٩). وشاركه الرأي رئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كورفو، في وصفه للمبادرة، اذ قال: «سوف أعمل على تقديم مشروع قانون الى الكنيست، من أجل تعديل قانون الانتخابات الحالي، بحيث يقضي بعدم منح حق الاقتراع والترشيح إلا لمن يقسم يمين الولاء لدولة اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٩/٧).

رد رئيس لجنـة الدستور والقانون التابعة للكنيست ايلي كولس (الليكود)، برفض هذه الفكرة، قائلاً: «اعارض تغيير قانون الانتخابات بشكل يحول دون ترشيح سنيوره لنفسه لانتخابات مجلس بلدية القدس». وأضاف: «حتى الآن، لم أستلم أي طلب من قبل أي وسط برلماني معتمد يشير الى امكان طرح مشروع قانون لتعـديـل قانـون الانتخابات. وفي حال تقديم مثل هذا الاقتراح، سوف أعارض مثل هذا التوجه، بكل حزم» (**معاريف**، ١٩٨٧/٦/١٢).

أما موقف حركة هتحياه، فقد عبرت عنه عضو الكنيست غيئولاه كوهين، بقولها: «لقد استغل سنيوره الثغرة الموجودة في قانون الانتخابات الاسرائيلي، التي تمنحه حق ترشيح نفسه الى منصب رسمي، على الرغم من انه ليس مواطناً اسرائيلياً فحسب، بل مواطن أردني؛ مواطن في دولة معادية؛ مؤيد علني لـ م.ت.ف. ومسؤول تحرير في صحيفة اغلقت مرات عدة بتهمة التمرد والتحريض ضد الدولة؛ وفوق هذا كله، يعلن سنيوره انه، كعضو في مجلس بلدية القدس، لن يعترف بقوانين دولة اسرائيل التي تقر بأن القدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل، وبأنه سوف يستغل موقعه الجديد من أجل تحويل القدس الشرقية الى عاصمة للدولة الفلسطينية». وأضافت كوهين: «لولا ان رب القدس موجود لما وقع سنيوره في الفخ الذي نصبه لنا، حيث جاءت المعارضة من جانب م.ت.ف. وفي الوقت ذاته فتح عيوننا على ضرورة غلق تلك الثغرة في القانون الاسرائيلي، التي يمكن ان يتسرب منها امثاله» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٦/١٢).

كذلك كان لمبـادرة سنيـوره نصيب من التأييد والرفض بين أوساط اليسار الاسرائيلي، كل حسب رؤيته الخاصة. لقد رحب عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) بالمبادرة، معتبراً ان تجسيدها يخلق رأس جسر للتفاوض السياسي بين اسرائيل والفلسطينيين. وهاجم، بشدة، حركة هتحياه وسائر متطرفي اليمين، على أرضية معارضتهم للمبادرة والاعلان عن عزمهم على تقديم مشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات الاسرائيلي، حيث قال: «انهم يعتزمون تطبيق نظام فصل عنصري في اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٦/٧). كذلك، أعربت عضو الكنيست شولاميت الوني، عن موافقتها وتأييدها لمبادرة سنيوره، مشيرة الى انه، في العام ١٩٦٧، اقتُرح على سكان مدينة القدس العرب المشاركة في ادارة الشؤون التعليمية والصحية. وسألت: الى متى يمكننا السيطرة على الآخرين وتجاهل حقوقهم ؟ (**هآرتس**، ١٩٨٧/٦/١١).

وفي السياق ذاته، نشرت المنظمة الاشتراكية في اسرائيل (ماتسبين) بياناً اعربت فيه عن تأييدها لمبادرة سنيوره. ومما ورد فيه: «لن يتوفر أي حل للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني طالما هناك شعب يحكم شعباً آخر. ان الحل ينبغي ان يكون قائماً على مبادىء المساواة. وقد يتم مثل هذا الحل من خلال الدولة الواحدة، او الدولة الفيدرالية، أو الدولتين؛ إلا انه لن يكون حلاً حقيقياً، إلا اذا كان قائماً على الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للشعبـين، العربي الفلسطيني واليهودي الاسرائيلي، وعلى الاعتراف بالحقوق المتساوية للمواطنين كافة، دون فارق او تمييز لعامل الدين والعرق والجنس والقومية.

«ان اقتـراح سنيوره بشأن المشاركة في الانتخابات لبلدية القدس لا يتناقى مع أي حل من هذه الحلول الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، فهذا الاقتراح، في جوهره، روح هذه الحلول، كما ويعتبر تحدياً لسائر مناهضي الاحتلال» (**الفجر**، ١٩٨٧/٦/١١).

بالاضافة الى معارضة اليمينيين المتطرفين لمبادرة سنيوره، فقد لاقت هذه المبادرة، أيضاً، رفضاً، من جانب اليسار الاسرائيلي، حيث شجب المبادرة زعيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي عضو الكنيست، مائير فلنر، على أرضية اعتـرافهـا، ضمناً، بضم القدس، واضرارها بالمساعي السلمية، وتكريس الاحتلال، معتبراً ان سنيوره بهذا